بيت الزكاة – الكويت

انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على

إيرادات ومصروفات مؤسسات الزكاة

دراسة تحليلية إحصائية مقارنة لمصلحة الزكاة والدخل المملكة العربية السعودية

الأستاذ / خالد بن عبيد الظاهري

محاسب قانوني – مصلحة الزكاة والدخل - الرياض

ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن للزكاة تحت شعار

الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على إيرادات ومصروفات مؤسسات الزكاة

٢٩-٣٠ مارس ٢٠١٠م - بيروت

انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على
إيرادات ومصروفات مؤسسات الزكاة

دراسة تحليلية إحصائية مقارنة لمصلحة الزكاة والدخل
المملكة العربية السعودية

الأستاذ / خالد بن عبيد الظاهري
محاسب قانوني - مصلحة الزكاة والدخل -الرياض

تمهيد

الحمد لله القائل " وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ " يونس:٦١

والصلاة والسلام على رسول الله القائل فيما يرويه عن ربه "إن أول ما خلق الله القلم ، فقال له : اكتب ، قال : رب وماذا أكتب ؟ قال : اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة".سنن أبي داوود

أيها الأخوة:-

أن مما هو متقرر عقيدة عند كل مسلم أن ما وقع وما سيقع في العالم المحسوس وغير المحسوس إنما هو بعلم الله وقدره قال تعالى "مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ " ٣٨ الأنعام

ومن ذلك ما نحن بصدد الحديث عنه من أزمات إقتصادية فما وقعت هذه الأزمات إلا بعلم الله وقدره وحكمته وهو سبحانه محيط بأثرها وتداعياتها على الأموال والأشخاص والمجتمعات، كما أن الله عز وجل هو العالم بخلقه وما يصلح لهم شأن دنياهم بكل جوانبها الاقتصادية والإجتماعية والأمنية ولا يُخْتَلَفُ على أن المال هو العنصر الأهم في إستقرار تلك الجوانب ولا يُخْتَلَفُ أيضاً على أن من أهم أولويات هذا الاستقرار مبدأ المشاركة في المال لذا جاء أمر الله عز وجل بالزكاة وجعلها ركن من أركان الإسلام "وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ" المعارج :٢٤ــ٢٥ ليتأكد هذا المبدأ بقدر محدد معلوم ومخصصاً لفئة معينة سداً لحاجتها ودراً لظواهر الأنانية والحسد، وجاءت السنة المطهرة بتفصيل تلك الأموال الواجبة فيها الزكاة وكذلك المقدار الواجب إخراجه منها بكل دقه وبألفاظ وعبارات تستوعب كل ما يستجد من تطور في أشكال وأنواع الأموال.

وكذلك جاء بيان الله عز وجل لمستحقي تلك الزكوات بشكل حصري " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ " ٦٠ التوبة . فهذا بيان للنوع أما عدد المستحقين ، فالله قد أحاط بعددهم في كل زمان ومكان.

ومما سبق يتأكد أن ما وقعت تلك الأزمات إلا بعلم الله وقدره وحكمته، وأن الله فرض الزكاة في أموال قد أحاط بقدرها في كل زمان وكذلك قد أحاط بأعداد وحاجات مستحقيها في كل زمان، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا :

هل يُقال أن لهذه الأزمة أو غيرها من الأزمات أثر على حصيلة الزكاة متى ما أُخرجت كما أراد الله ، ووُزعت كما فرض ؟

المقدمة :

يمر الاقتصاد العالمي منذ أغسطس ٢٠٠٧م بأزمة مالية غير مسبوقة نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة.

ولأن هذه الأزمة لم تتجاوب بشكل كبير مع جهود التغلب عليها بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي في مرحلة من الركود أو الكساد حيث التباطؤ في معدلات النمو ، والتراجع في فرص العمل ، خاصة وأن هذه الأزمة تعتبر أزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي ، حيث أنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة وإنما ناجمة عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات ، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم ، كما أنها أزمة مركبة لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الغذاء العالمية، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة .

لن نسهب في تفاصيل حدوث الأزمة وبدايتها لكون هذه الورقة تبحث أثر الأزمة على إيرادات ومصروفات الزكاة ولكن من المهم معرفة الأسباب التي أدت لنشوء الأزمة والتي نوجزها فيما يأتي :

١ - ضعف الرقابة على المؤسسات المالية والاعتماد على الرقابة الذاتية وتحرير الأسواق المالية بصورة مفرطة ، مما أدى إلى الإفراط في عمليات التمويل.

٢ - محدودية قدرة التشريعات على مواكبة التطورات السريعة التي حدثت في النظام المالي من ناحية ، ومن ناحية أخرى أسهمت بعض التشريعات المستحدثة في إحداث أو على الأقل تعميق الأزمة المالية.

٣ - أصبحت المصارف التجارية تستخدم الكثير من المنتجات المالية التي تم استحداثها في العقدين الآخرين والتي تتسم بالتعقيد ، مما أثر في النظام المالي بأكمله وخلق ارتباطاً قوياً بين المؤسسات الخاصة العاملة فيه وازداد فيه اعتماد المصارف على بعضها في توفير التمويل بدل الاعتماد على الودائع التي تخضع للتنظيم والرقابة.

٤ - انخفاض معدل الفائدة في الولايات المتحدة لمدة طويلة ونتج عن ذلك نشوء سيولة كبيرة أثرت

ولو جزئياً على أسواق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وتزامن هذا مع استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكي مما ساهم في نقل الجزء الآخر من السيولة الكبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أخرى حول العالم ، هذان العاملان دفعا المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها للبحث عن العوائد الجذابة لهذه السيولة بالرغم من المخاطر المرتفعة.

وكما ذكرنا سابقاً إن هذه الورقة تهتم بأثر الأزمة على إيرادات ومصروفات الزكاة بالتطبيق على المملكة العربية السعودية وقد تم إعدادها بالاعتماد على ما صدر من مؤلفات وتقارير قبل نهاية العام ٢٠٠٩م مع مراعاة اثر شرط حولان الحول على تحديد سنة الزكاة المحصلة ، عليه فإن على المطلع على هذه الورقة تحديث الإحصائيات الواردة فيها أولاً بأول بعد صدور تقارير عام ٢٠٠٩م النهائية لتصبح الورقة أكثر تحديثاً.

تداعيات الأزمة الاقتصادية

رغم أن الشرارة الأولى للازمة الاقتصادية قد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تداعياتها أثرت على جميع اقتصاديات العالم ولكن بتفاوت بناءاً على مدى ارتباط هذه الاقتصاديات بالولايات المتحدة الأمريكية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، وتتمثل أهم التداعيات فيما يأتي :

أولاً : تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي :

أكد صندوق النقد الدولي أن الأزمة الاقتصادية بسبب الرهن العقاري لن تنجو منها أي دولة من دول العالم وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة، وتمثلت أهم تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي فيما يأتي :

١ - تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي .

٢ - تعرض العديد من البنوك حول العالم لخسائر من جراء هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف من الإقراض والذي أدى إلى انخفاض مستوى السيولة .

٣ - إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية ووجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار والتي دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر والبحث عن استثمارات أمنة .

٤ - ارتفاع معدلات البطالة .

ومن الأمثلة على تأثير الأزمة على دول العالم ما حدث في دول الاتحاد الأوروبي من انخفاض وتراجع في أسعار العقارات والتي أدت إلى تراجع في معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم ، وأيضاً دول أسيا مثل اليابان والصين والهند والتي تأثرت لأن نسبة كبيرة من صادراتها كانت موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقد شهدت هذه الدول انخفاض في مبيعات الشركات المصدرة وانخفاض في إنتاج المصانع .

ثانياً : تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي :

تظهر تداعيات الأزمة على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤشرات أداء الاقتصاد الأمريكي التي تبين خطورة الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي وحجمها الآتية :

١ - تفاقم العجز في الميزانية .

٢ - ارتفاع حجم المديونية (الدين الحكومي).

٣ - تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي.

٤ - ارتفاع معدلات التضخم.

٥ - تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

٦ - تراجع عمليات بناء المساكن والتراجع في إعداد تصاريح البناء وفي أسعار المساكن.

٧ - الهبوط في سعر العملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم.

٨ - تراجع أرباح البنوك الأمريكية.

ثالثاً : تداعيات الأزمة على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي :

تضررت البلدان المصدرة للنفط بصورة مباشرة من الأزمة العالمية نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط وبالطبع من هذه الدول دول مجلس التعاون الخليجي .

إن دول المجلس تواجه تداعيات الأزمة العالمية على ثلاث محاور هي انخفاض أسعار النفط، وتقلص تدفق رؤوس الأموال الخارجية، وتراجع الطلب على مواد البناء والصناعة ، وكل هذه المحاور تؤدي إلى تراجع النمو السريع الذي شهدته المنطقة في الفترات الأخيرة ، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي للنمو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن معدل نمو دول مجلس التعاون المتوقع للعامين ٢٠٠٩ م ــ ٢٠١٠م هي ٠,٧ و ٥,٢ على التوالي .

ومما يزيد من تأثر دول المجلس بالأزمة هو حجم الاستثمارات النقدية الموظفة في أسواق المال والبنوك الأمريكية .

وبالرغم من أثر الأزمة على دول المجلس إلا أن الإجراءات والحلول التي قامت بها بعض دول المجلس لمواجهة هذه الأزمة العالمية والتي منها الاعتماد على الاحتياطات الكبيرة المتجمعة قبل الأزمة واستخدامها لتنفيذ سياسة معاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية والتي أسهمت في احتواء تأثير الأزمة على القطاعات غير النفطية والتي يتوقع لها معدل نمو في القطاعات غير النفطية لعامين ٢٠٠٩م و٢٠١٠م بـــ ٣,٢ و ٤,٤ على التوالي .

ومن مظاهر هذه السياسة أيضاً ضخ بعض دول المجلس للسيولة في البنوك المحلية لتخفيض نقص السيولة والتي بدورها ستؤدي إلى دعم الثقة في القطاع المصرفي وتحريك دوره الائتماني من جديد .

رابعاً : تداعيات الأزمة على اقتصاد المملكة العربية السعودية :

رغم عدم وجود أزمة رهن عقاري داخل المملكة العربية السعودية إلا أنه يصعب وجود اقتصاد في

العالم لم يتأثر بهذه الأزمة ولو بشكل غير مباشر فقد أدى الانكماش الاقتصادي العالمي إلى انخفاض كبير في الطلب وأسعار البترول وكذلك أسعار البتر وكيماويات ولذلك فقد انخفضت عائدات الصادرات السعودية .

ويمكن النظر لأثر الأزمة العالمية على اقتصاد المملكة من خلال مجموعة من المداخل نستعرض منها :

١ - مدخل سوق الأسهم :

فمن المعروف في الأزمات المالية العالمية أن الأزمة تشتعل في بدايتها وبسرعة في سوق الأسهم ثم تنتقل بعد فترة لسوق السلع ثم تنتقل بعد فترة أطول إلى سوق العمل وهذا ما حدث في تطورات الأزمة العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية.

والمؤكد أن الاستثمارات السعودية للأفراد والمؤسسات الرسمية في أسواق المال العالمية قد تأثرت بهذه الأزمة وهذا على المستوى الخارجي ، أما على المستوى الداخلي فإن سوق الأسهم السعودي جزء من منظومة السوق المالية العالمية وأن ما تعرضت له السوق المالية خلال الفترة الماضية من هبوط يرجع إلى تأثرها بالأزمة المالية العالمية التي لم تفلت منها بورصة متقدمة أو نامية أو ناشئة .

٢ - مدخل القطاع المصرفي :

من الطبيعي أن يكون الجهاز المصرفي أحد المداخل التي يمكن أن يتأثر بها الاقتصاد السعودي من الأزمة المالية العالمية وذلك بسبب استثمارات المصارف في الخارج وارتباطها مع المصارف العالمية ولكن المصارف السعودية تؤكد مراراً أنها في مأمن من هذه الأزمة وأن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى صمودها أمام هذه الأزمة ومن أهمها ما يأتي :

- المميزات التي يتمتع بها القطاع المصرفي السعودي وخاصة ما يتعلق بتطبيق مقررات لجنة بازل (لجنة بازل للأنظمة والرقابة المصرفية) .
- ابتعاد البنوك السعودية عن ثقافة القروض المنتشرة في البنوك الغربية ، واعتمادها على المصرفية الإسلامية في التمويل .
- توفر سيولة في البنوك السعودية نتيجة للسياسات النقدية والمالية التي اتبعتها الدولة وعدم وجود أي شح في تقديم الائتمان المصرفي .

٣ - مدخل النمو الاقتصادي :

النمو الاقتصادي في المملكة مرتبط بشكل كبير بالعلاقات والروابط الخارجية للاقتصاد السعودي وخاصة ما يتعلق بالصادرات ورغم تأثير الأزمة على معدل النمو الاقتصادي العالمي ومن ثم وجود

احتمالات لتأثيرها على حجم الطلب على النفط وعلى أسعاره ومن ثم تأثيرها على نمو الاقتصاد السعودي من الناحية النظرية إلا أن الواقع يؤكد أن هذا الأثر لم يظهر بعد فما زالت أسعار النفط مرتفعة عن المستوى الذي يشكل خطورة على الموازنة العامة رغم انخفاضها مؤخراً ، وبالتالي فإن تأثير الأزمة على نمو الاقتصاد السعودي من مدخل صادرات النفط يعتبر ضعيفاً جداً على الأقل في الأجل القصير ومع ذلك لا يمكن إغفال تأثير هذه الأزمة على الصادرات غير النفطية للمملكة وخاصة صادرات البتر وكيماويات التي سينخفض الطلب العالمي عليها في ظل تباطؤ معدل النمو الاقتصادي العالمي وهذا يؤدي بشكل أو بأخر إلى تراجع أرباح الشركات التي تعمل في هذا القطاع.

ولكن يمكن القول أن تأثير الأزمة العالمية سيكون محدوداً ويمكن تلافيه في الأجل الطويل وذلك لسبب جوهري وهو زيادة الاستثمار الداخلي والخارجي من العوائد النفطية المتراكمة من سنوات سابقة والتي ستؤدي إلى تقليص أو إلغاء أثر هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني .

ويمكن عرض الجهود التي قامت بها حكومة المملكة العربية السعودية لتقليص أثر الأزمة العالمية على اقتصادها فيما يأتي :

أولاً : من ناحية السياسات النقدية:

فقد خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي معدلات إعادة الشراء عدة مرات وبنسب كبيرة ومعدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس وخفضت أيضاً نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب عدة مرات وأنشأت ودائع زمنية لمدد طويلة نسبياً في المصارف المحلية وأجرت المؤسسة عمليات مقايضة للنقد الأجنبي مع المصارف المحلية لتوفير سيولة بالدولار لتلبية متطلبات المصارف المحلية للنقد الأجنبي وقامت المؤسسة أيضاً بخفض تسعيرة أذون الخزانة ، كل هذه السياسات النقدية التي قامت بها الحكومة السعودية تهدف إلى تشجيع المصارف على الاقتراض لعملائها وتعتبر هذه الإجراءات إلى الآن ذات جدوى لتعزيز مستوى الثقة في القطاع المالي .

ثانياً : من ناحية السياسات المالية :

إعلان الحكومة لإنفاق ٤٠٠ مليار دولار لبرنامج الاستثمار في القطاعين الحكومي والنفطي وذلك لتعزيز الاقتصاد الوطني خلال خمس سنوات قادمة ، ضخ مؤسسات الاقتراض المتخصصة ما يقدر بحوالي ٤٠ مليار ريال خلال عام ٢٠٠٩م ومن هذه المؤسسات صندوق التنمية العقاري والبنك السعودي للتسليف والادخار وصندوق الاستثمارات العامة وكل ذلك من أجل تسهيل عملية تمويل المشاريع الإستراتيجية الكبيرة .

وضع الاقتصاد السعودي في ظل الأزمة :

حقق الاقتصاد السعودي نمواً ملحوظاً في عام ٢٠٠٨ م مستفيداً من التطورات الايجابية في سوق النفط العالمي ، ومن استمرار الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي اتخذتها الحكومة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة مع العمل على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار ، بهدف تنويع مصادر الدخل ، وتوفير المزيد من فرص العمل في الاقتصاد المحلي .

فتشير الأرقام الفعلية للإيرادات والمصروفات للعام المالي ٢٠٠٨ م إلى ارتفاع في جانب الإيرادات بنسبة ٧١,٣ في المئة لتبلغ نحو ١,١ تريليون ريال مقارنة بنحو ٦٤٢,٨ مليار ريال في العام السابق ، في حين ارتفعت المصروفات بنسبة ١١,٥ في المئة لتبلغ حوالي ٥٢٠,١ مليار ريال مقارنة بحوالي ٤٦٦,٢ مليار ريال في العام السابق ، وشكلت الإيرادات النفطية نحو ٨٩,٣ في المئة من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠٠٨ م ، في حين شكلت الإيرادات الأخرى نحو ١٠,٧ في المئة (جدول رقم ١) .

جدول رقم (١) : الإيرادات والمصروفات الفعلية (مليار ريال)

العام المالي	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الإيرادات الفعلية	٣٩٢,٣	٥٦٤,٣	٦٧٣,٧	٦٤٢,٨	١١٠١
المصروفات الفعلية	٢٨٥,٢	٣٤٦,٥	٣٩٣,٣	٤٦٦,٢	٥٢٠,١

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي - التقرير السنوي الخامس والأربعون (١٤٣٠ هـ)

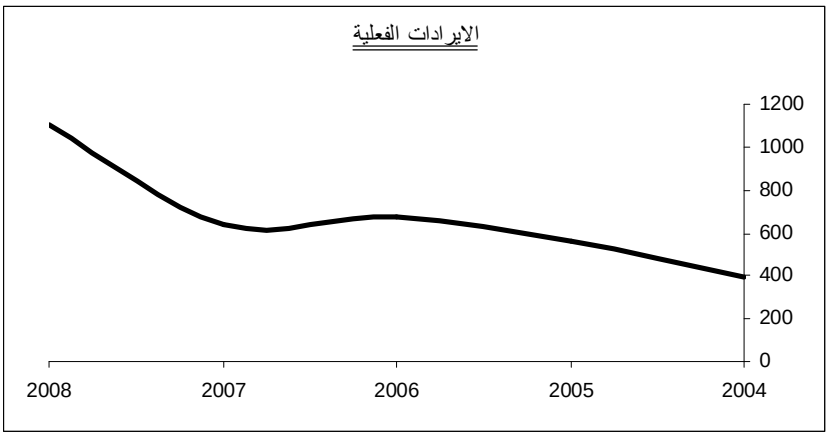

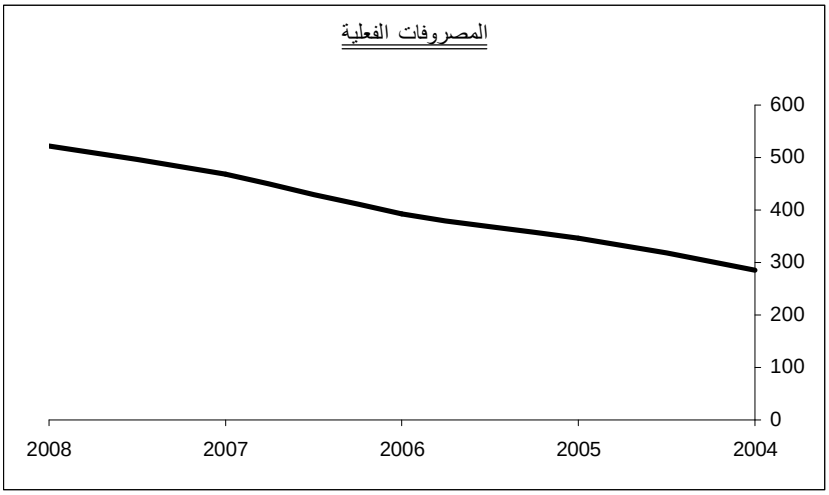

وتبعا لزيادة الإيرادات فقد زادت المبالغ المعتمدة للمشاريع التنموية وللبنية التحتية لعام ٢٠٠٨ م بنسبة ١٨ في المئة لتبلغ ١٦٥ مليار ريال مقارنة بنحو ١٤٠ مليار ريال في العام السابق (جدول رقم ٢) .

جدول رقم (٢):المشاريع المعتمدة في الميزانية (مليون ريال)

العام المالي	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المبلغ المعتمد	٧٥,٥٠٠	١٢٦,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠

المصدر : وزارة المالية - بيانات الميزانية العامة .

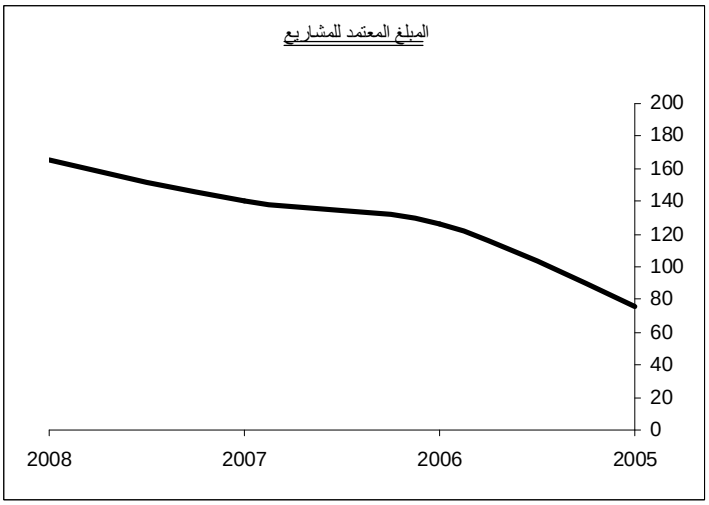

واستجابة للتطورات الايجابية على صعيد سوق النفط العالمي ، ولاستمرار تحسن المناخ الاستثماري المحلي في المملكة فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً نسبته ٢٢,١ في المئة ليبلـــغ نحـــو

١,٨ تريليون ريال في عام ٢٠٠٨ م ، كما تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نمـــوه بنسبة ٤,٤ في المئة في عام ٢٠٠٨ م ليبلغ نحو ٨٤٨,٥ مليار ريال مقارنة بنحو ٨١٢,٤ مليار ريال في العام السابق (جدول رقم ٣) .

جدول رقم (٣) : إجمالي الناتج المحلي (مليار ريال)

العام المالي	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية	٩٣٨,٨	١١٨٢,٥	١٣٣٥,٦	١٤٣٩,٥	١٧٥٨
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (١٩٩٩م= ١٠٠)	٧٢٢,٢	٧٦٢,٣	٧٨٦,٣	٨١٢,٤	٨٤٨,٥

المصدر مؤسسة النقد العربي السعودي - التقرير السنوي الخامس والأربعون (١٤٣٠ هـــ)

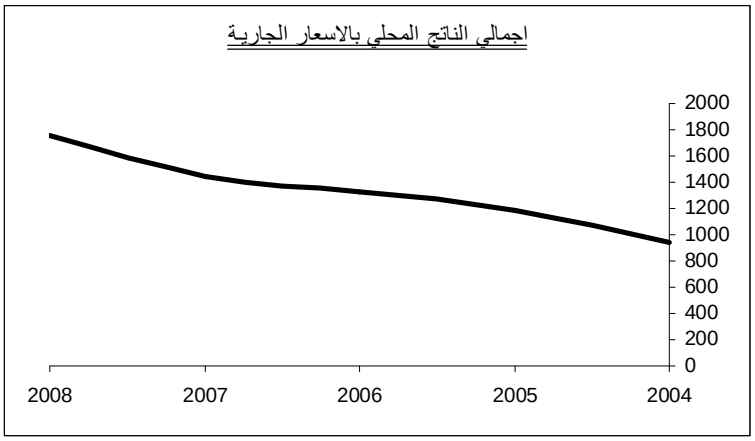

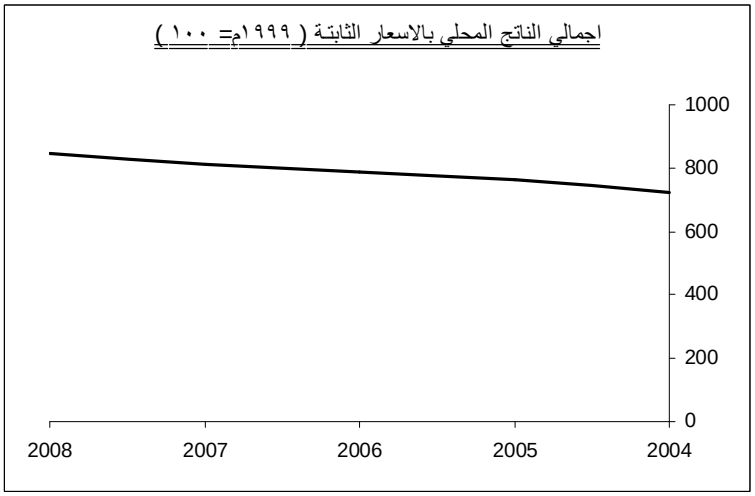

هذا النمو الاقتصادي والزيادة في حجم الإنفاق على المشاريع واكبه ظهور شـــركات متخصـــصة

جديدة مما أدى إلى إصدار سجلات تجارية خلال عام ٢٠٠٨ م لإنشاء ٢٨٣١ شركة جديدة متنوعة مقارنة مع ٢٢٧٤ شركة تم إنشاوها في عام ٢٠٠٧ م ، وبلغ إجمالي رؤوس أموال هذه الشركات الجديدة حوالي ٧٠,٤ مليار ريال وبالمقابل بلغ إجمالي رؤوس أموال الشركات الجديدة في عام ٢٠٠٧ م ما مقداره ٥١,٦ مليار ريال ، وتأتي هذه الزيادة نتيجة لاستمرار توجه القطاع الخاص نحو زيادة الاستثمارات بكافة أنواعها والتي تتطلبها المرحلة التنموية الحالية لمواكبة التطور التقني وتطوير آلية الإنتاج ومن خلال استعراض أنواع الشركات في الجدول رقم (٤) يتضح أن شركات المساهمة قد شكلت النسبة الأكبر بنسبة ٨٢,٦ في المئة بينما الشركات ذات المسئولية المحدودة نسبة ١٧,٣ في المئة ، من إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المنشأة في عام ٢٠٠٨ م (جدول رقم ٤) .

جدول رقم (٤) : عدد و رؤوس أموال الشركات الجديدة (رأس المال بملايين الريالات)

العام المالي	٢٠٠٧		٢٠٠٨	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
الشركات المساهمة	٧٨	٤٣٥٢٧,١	٩٢	٥٨١٢٠,٢
الشركات ذات المسئولية المحدودة	٢٠١٨	٧٨٨٤,٥	٢٥٩٩	١٢٢٠٦,٨
شركات التضامن	١٢٠	٣٤,١	٩٢	١٧,٥
شركات التوصية البسيطة	٥٨	١٦٤,١	٤٨	١١,٧
المجموع	٢٢٧٤	٥١٦٠٩,٨	٢٨٣١	٧٠٣٥٦,٢

المصدر : وزارة التجارة والصناعة

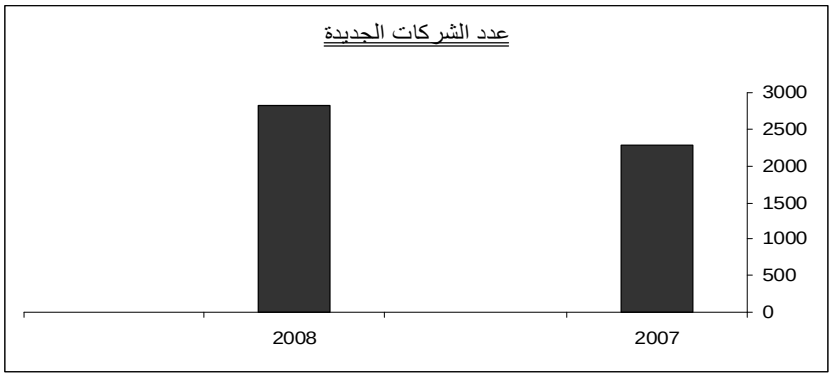

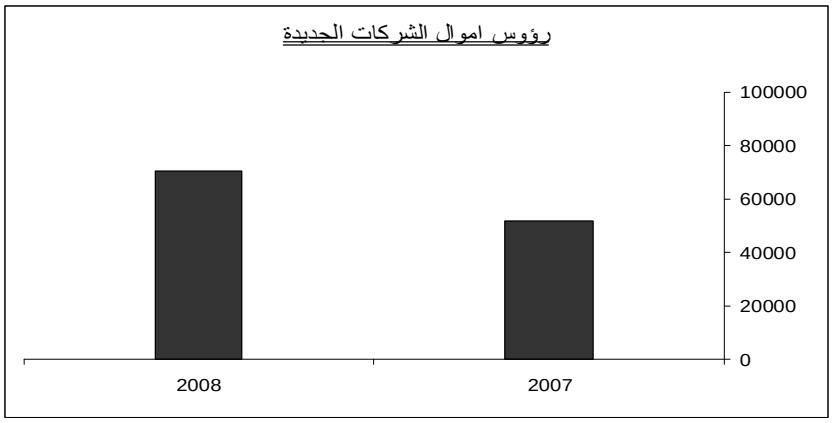

وأصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال عام ٢٠٠٨ م سجلات تجارية لإنشاء ٦٨٤١٢ مؤسسة تجارية توزعت على مختلف مناطق المملكة بنسب متفاوتة وبالتالي ارتفع العدد الإجمـــالي للمؤســـسات التجارية العاملة في المملكة والمرخصة من قبل وزارة التجارة والصناعة بنهاية عام ٢٠٠٨م إلى ٧٦٣,٦ ألف مؤسسة تجارية سيطر نشاط التشييد والبناء " المقاولات " على نسبة ٢٧,٤ في المئة من إجمالي عدد المؤسسات التجارية الجديدة (الجدول رقم ٥) .

جدول رقم (٥) : عدد المؤسسات التجارية الجديدة

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المؤسسات التجارية	٣٧٦٢٢	٦٢٤٣٦	٦٨٤١٢

المصدر : وزارة التجارة والصناعة

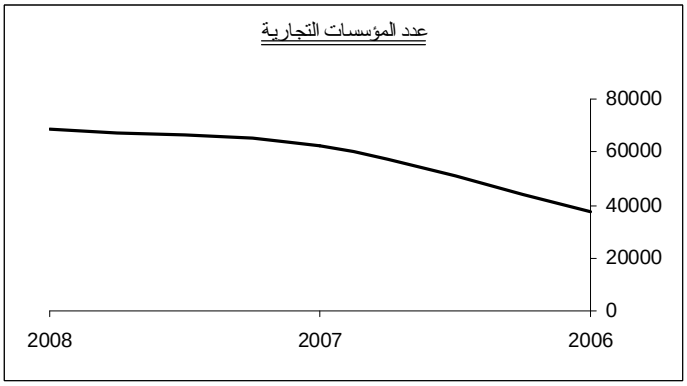

كما أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال عام ٢٠٠٨ م تراخيص صناعية لإنشاء ١٨٩١ مصنعاً جديداً في مختلف الأنشطة الصناعية وبإجمالي تمويل بلغ حوالي ٤٨,٦ مليار ريال .

أثر الأزمة العالمية على الإيرادات والمصروفات الزكوية لمصلحة الزكاة والدخل

نبذة عن مصلحة الزكاة والدخل:

بدأت مصلحة الزكاة والدخل ومارست أعمالها عام ١٣٥٥هـ عندما أُسس مكتب لها تابع لوزارة المالية ، واستقلت في عام ١٣٧٠هـ تحت مسماها الحالي وليكون من مهامها فرض جباية زكاة عروض التجارة من رعايا المملكة العربية السعودية ومواطنو دول مجلس التعاون الخليجي الذين يمارسون العمل التجاري داخل المملكة ، وأُصدرت بذلك المراسيم الملكية والقرارات الوزارية .

إيرادات ومصروفات المصلحة في ظل الأزمة :

الإيرادات :

لقد ساهم تحقيق الاقتصاد السعودي لزيادة في الإيرادات على مر السنوات السابقة إلى التوسع في المشاريع التنموية (جدول رقم ٢) والتي انعكست على زيادة عدد المنشآت الجديدة المدرجة في سوق الأعمال (جدول رقم ٤ ، ٥) وذلك للقيام بالمساهمة في تنفيذ المشاريع التنموية المعتمدة في ميزانيات الدولة ، وبالتالي انعكس ذلك بالزيادة على عدد المنشآت الجديدة المسجلة في مصلحة الزكاة كمكلفين بالزكاة ، ويتضح ذلك من عدد شهادات التسجيل المصدرة من المصلحة للمكلفين الجدد والتي جاءت على النحو الآتي :

جدول رقم (٦) : إحصائيات شهادات التسجيل المصدرة

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
شهادات التسجيل	٢٥٥٨	٣٧٣٩	٦٢٧٤	٧١٥٣	١٢٦٣٦

المصدر : إحصائيات مصلحة الزكاة والدخل

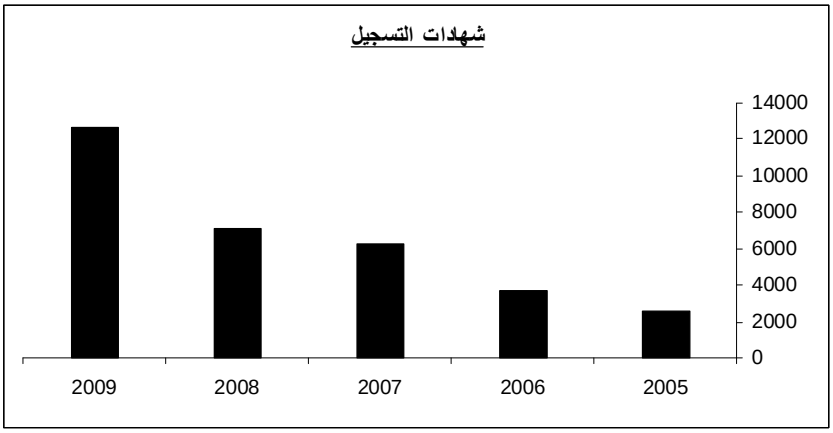

وكنتيجة لكبر حجم وتصاعد الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع في ميزانيات الدولة للسنوات محل البحث والتي شكلت بدورها زيادة في إيرادات المنشآت المنفذة لها سواء منها ما هو قائم أو المنشأة خلال هذه السنوات ، والتي تُمثل مكلفي الزكاة لدى المصلحة ، وهذا بدوره أدى إلى زيادة حـــصيلة الزكاة المُورَّدة للمصلحة وذلك بوتيرة تصاعدية كما يتضح من الجدول رقم (٧) :

جدول رقم (٧): إيرادات المصلحة (مليون ريال)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الإيرادات	٣٦٤٣	٤٥٣١	٦٥٩٩*	٦٢١٥	٦٥٩٩

المصدر: مصلحة الزكاة والدخل

*الزيادة الكبيرة لهذا العام جاءت كنتيجة لتسويات

زكوات سنوات سابقة تمت في هذا العام

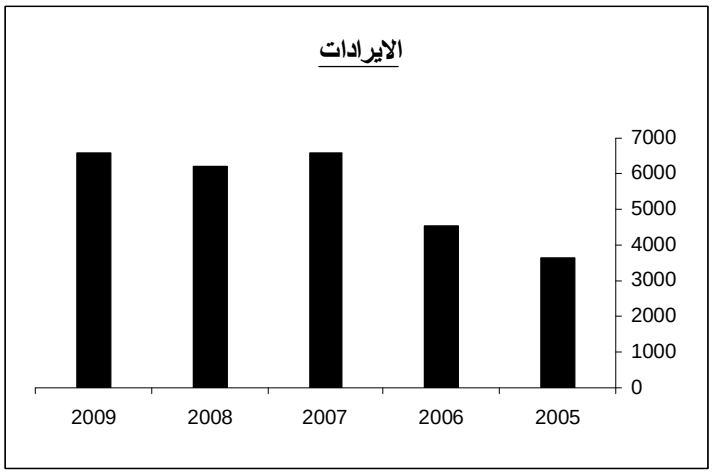

ومن الجدير بالذكر أنه خُصص حساب خاص لحصيلة الزكاة في مؤسسة النقد العربي السعودي يُوجه للصرف على مشاريع وبرامج الضمان الاجتماعي كما سيُفصل لاحقا .

المصاريف :

المصاريف الإدارية (تكاليف الجباية) :

تتحمل الحكومة السعودية كافة المصاريف الإدارية لتكاليف جباية الزكاة والتي قُدرت نسبتها ما يقارب ٣% من حصيلة الزكاة خلال الخمس سنوات الماضية ، في حين بلغت قيمتها (الجدول رقم ٨)

جدول رقم (٨) : المصاريف الإدارية (تكاليف الجباية) مليون ريال

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
المصاريف	١١٥	١٥١	١٦٥	١٦٦	١٩٢

المصدر: مصلحة الزكاة والدخل

توزيع حصيلة الزكاة :

يقتصر دور المصلحة على جباية الزكاة من المكلفين المسجلين لديها طبقا للضوابط والإجراءات المنظِمة لذلك ، أما صرف وتوزيع حصيلة الزكاة على مستحقيها الشرعيين فتتولاها وكالة الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والتي أنشأت عام ١٣٨٢ هـ لتنهض بمسؤوليات تنفيذ برامج التنمية ومشاريعها الموجهة إلى بعض الفئات التي تحيط بها ظروف اجتماعية خاصة بهدف تامين المعاش الكريم لهم من خلال أنشطته المتعددة التي تأتي في مقدمتها أنشطة تقديم المعاشات والمساعدات ودعم تنفيذ المشاريع الإنتاجية لمستفيدي الضمان ويساهم الضمان الاجتماعي في تحقيق الأسس الإستراتيجية لخطط التنمية وذلك بالاهتمام بالرعاية الاجتماعية والصحية للمجتمع السعودي والعناية بالفئات المحتاجة للرعاية من خلال ما تقدمه من برامج ومشاريع تسهم في تحسين إمكانيات الأفراد وزيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم وفق ضوابط وأُسس صدرت بها عدة أنظمة منها نظام الضمان الاجتماعي والذي يُحدد ضوابط الاستحقاق للضمان الاجتماعي وغيره من المساعدات المبنية على أسس شرعية ومالية تكفل صرفها لمستحقيها من الفقراء والمساكين والمعوزين وغيرهم .

ويتم عادة إعداد موازنات تقديرية لكل عام للصرف على هذه البرامج والمشاريع والمعاشات والمساعدات ويكون الأصل في التمويل المالي للصرف على هذه البرامج والمشاريع هو الاعتمادات المالية المخصصة من الدولة المبنية على الاحتياج المقدر في الموازنات التقديرية ، في حين تُعطى حصيلة الزكاة الأولية لتغطية ما يُمكن من بنود الموازنات ويُغطى المتبقي من الاعتمادات المشار إليها .

الاحتياج المقدر في الموازنات = (حصيلة الزكاة + الاعتمادات المخصصة من ميزانية الدولة)

عوامل ساهمت في التعامل مع الأزمة والحد من آثارها السلبية على الجباية

كما اتضح من البيانات الإحصائية لحصيلة الزكاة خلال سنوات الأزمة أنه لم يكن هناك أثر للأزمة على الحصيلة ، بل زادت بشكل تصاعدي إضافة إلى زيادة عدد المكلفين المسجلين لدى المصلحة ويرجع ذلك لعدة عوامل من أهمها :

- تشريع إلزامية جباية الزكاة والذي كان له دور مزدوج في حل الأزمة وزيادة وثبات الحصيلة .
- التزام الجهات والمؤسسات الحكومية بالتعاون مع المصلحة بما يكفل تحقيق جباية الزكاة من المكلفين بها .
- جباية الزكاة وفق أنظمة وأُسس شرعية ومحاسبية مقننة .
- جباية الزكاة وفق أُسس جباية تتسم بالثبات والشمولية مما يصعب تلاعب المكلفين بها .
- الاعتماد على قاعدة بيانات مرتبطة آليا بالجهات الحكومية ذات العلاقة حيث زُودت المصلحة بكافة أنشطة المكلف وأقيام مستورداته وأعماله (العقود / التوريدات) .
- التجديد المستمر في إجراءات وآلية العمل بالمصلحة بما يواكب التطور في القطاع الخاص ، ومن ذلك ميكنة أعمال المصلحة .
- زيادة عدد مكلفي المصلحة الناتج عن زيادة حجم المشاريع التنموية خلال سنوات الأزمة.
- تسهيل إجراءات المحاسبة الزكوية بحيث أصبحت المحاسبة سنوية .
- الاستمرار في تطوير ورفع المستوى الفني والمهني لمحاسبي الزكاة بالمصلحة .
- دعم الهيئات الشرعية الرسمية (لجنة الإفتاء / هيئة كبار العلماء) للمصلحة .
- الاستفادة مما تُضفيه مصادقة الهيئات المهنية (المحاسبين القانونيين) على ما يُقدمه المكلف للمصلحة من بيانات وإقرارات زكوية .
- تحمل الحكومة السعودية كافة تكاليف الجباية وكذلك إيكال مهام صرف الحصيلة لمؤسسات حكومية ساهم في زيادة ثقة المكلفين بالمصلحة .

إضافة إلى استمرار العمل وفق هذه العوامل تسعى المصلحة إلى تحقيق عـــدة أهـــداف بشكل مستمر كحلول مستقبلية لتفادي إسقاطات الأزمة على حصيلة الزكاة ، منها على سبيل المثال :

- التوسع النوعي والعددي لقاعدة المكلفين المسجلين في المصلحة .
- ترقية أقسام الزكاة في ماليات المحافظات إلى مستوى فروع .
- استبقاء واستقطاب الكفاءات المهنية والإدارية الفاعلة .
- الاستفادة القصوى من مشروع الحكومة الالكترونية .
- التحديث المستمر في ميكنة أنظمة وإجراءات العمل .

النتائج :

١ – التحرك الايجابي للحكومات لاتخاذ التدابير الكفيلة بتقليص تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصادياتها .

٢ – بروز المعاملات الإسلامية التجارية كحل للازمة الاقتصادية العالمية الحالية ، وكوقاية من الأزمات المستقبلية .

٣ – فاعلية التنسيق الاقتصادي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي الذي انعكس على السياسات النقدية والمالية شبه الموحدة المتخذة لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد المنطقة .

٤ – تبني حكومة المملكة العربية السعودية للسياسات النقدية والمالية ودعم الاستثمار الداخلي كإجراءات تكفل تقليص اثر الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصادها .

٥ – للزكاة دور فاعل في التخفيف من آثار الأزمة وذلك يكون بنقل ملكية الأموال من الأغنياء إلى الفقراء .

٦ – إحصائياً لم يكن لهذه الأزمة أي اثر على حصيلة الزكاة و عدد مكلفي الزكاة في المملكة العربية السعودية ، وهذا يرجع بشكل كبير إلى وضع الاقتصاد السعودي في ظل الأزمة وإلزامية جباية الزكاة.

٧ – تتحمل الحكومة السعودية كامل تكاليف جباية الزكاة .

٨ – تقتصر مهمة مصلحة الزكاة والدخل على الجباية فقط ، في حين تتولى صرف الحصيلة وكالة الضمان الاجتماعي .

التوصيات :

١- يلزم الاستمرار في تنفيذ السياسات النقدية والمالية من ضخ للسيولة و دعم الاستثمار الداخلي واستخدام احتياطيات وفوائض الميزانية بصورة رشيدة بما يخدم تقليص تداعيات الأزمة .

٢- طرح المصرفية الإسلامية كبديل آمن للمعاملات المصرفية التقليدية (الربوية)

٣- ضرورة قيام الحكومات الإسلامية بجباية الزكاة بشكل إلزامي امتثالا لأمر الله عز وجل "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا " التوبة:١٠٣ مما سيحقق الكثير من الفوائد منها :

- تأكيد دور الزكاة في تفعيل دور الأفراد والمؤسسات غير الحكومية في التنمية الاقتصادية والمتمثلة في اقتطاع جزء من مدخرات الأغنياء وإعطائها لمستحقيها والذين يميلون إلى الإنفاق و الذي سيساهم في إنعاش الحركة الاقتصادية
- تكوين قاعدة ممولين دائمين ومتجددين للزكاة يمكن رصد نموهم أو إنحسارهم بما يكفل بيانات إحصائية لحصيلة الزكاة المستقبلية ، وبالتالي يمكن عمل موازنات تقديرية لمصارف الزكاة تتسم بالكثير من الواقعية .
- إظهار شعيرة الزكاة في المجتمع المسلم .

٤- اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع الوعي الزكوي في المجتمع المسلم سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات الحكومية.

٥- جباية الزكاة من خلال نظام يتسم بالشفافية والوضوح بما يكفل حق الممول (المزكي) والفقير على حد سواء ، ويكون من سمات هذا النظام ما يأتي :

- وضع أسس نظامية تؤكد إلزام الجهات الحكومية ذات العلاقة (الجهات المرخصة للأنشطة
- إدارات العقود بالجهات الحكومية، الجمارك، الجهات الأمنية... الخ) بمساندة الجهة القائمة بالجباية بما يكفل إعطائها القوه النظامية التي تضمن لها إلزام الممولين بدفع الزكاة المستحقة عليهم.
- وضع أسس جباية تتسم بالثبات ويصعب التلاعب بها عند إجراء إحتساب الزكاة للممولين (طريقة حقوق الملكية على سبيل المثال)

٦- إيكال صرف الزكاة لمستحقيها الشرعيين لمؤسسات حكومية وذلك لرفع درجه الثقة والاطمئنان عند الممولين على وصول الزكاة لمستحقيها الشرعيين وبطريقة تتحري العدالة في التوزيع.

٧- ضرورة أن تتحمل الحكومات الإسلامية كافة تكاليف جباية الزكاة دعما للحصيلة ، ومساهمة في الخير

٨- ضرورة أن تدعم الهيئات الشرعية الرسمية ورجال الدين مؤسسات الزكاة .

الخاتمة :

في منتصف عام ٢٠٠٧ حدثت الأزمة المالية في الولايات المتحدة وامتدت آثارها إلى كثير من دول العالم ، ومن أهم أسباب حدوثها مشكلة الرهن العقاري والتوسع في الإقراض دون ضمانات ، ومما هو واضح فإن انعكاساتها على الاقتصاد السعودي كانت محدودة وذلك لفاعلية ونجاح ما اتخذته الحكومة من إجراءات بالإضافة إلى استقرار سوق النفط حيث ساهمت تلك العوامل بتحقيق معدل نمو جيد في عام ٢٠٠٨أدى إلى زيادة إيرادات ميزانية الدولة بما نسبته ٧١% والذي انعكس بدوره على المشاريع التنموية ، وبذلك كانت داعم كبير لإيرادات المقاولين المنفذين لها وانعكست على أوعيتهم الزكوية حيث بلغت الزيادة في حصيلة الزكاة في عام ٢٠٠٨ ٦% فضلا عن الزيادة التصاعدية الملحوظة في سنوات الأزمة ، ويرجع عدم تأثير الأزمة على حصيلة الزكاة في المقام الأول إلى جبايتها بشكل إلزامي والإلزام كذلك يؤدي إلى تصاعد الحصيلة وبذلك تمارس الزكاة في المجتمع دورا مزدوجا كونها ستساهم في تغطية حاجات مستحقيها وكأداة من أدوات علاج الأزمة بنقلها لبعض أموال الأغنياء إلى الفقراء وبالتالي تدوير وتحريك السيولة .

قائمة المراجع :

١– القران الكريم .

٢– سنن أبي داوود الرقم : ٤٧٠٠

٣– مؤسسة النقد العربي السعودي ، الإدارة العامة للأبحاث والاقتصادية والإحصاء ، التقرير السنوي الخامس والأربعون ، ٢٠٠٩ م .

٤– منظمة المؤتمر الإسلامي ، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، التقرير الشهري حول الأزمة المالية العالمية ، مايو ٢٠٠٩ م .

٥– صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصادي الإقليمي للشرق الأوسط واسيا الوسطى ، أكتوبر ٢٠٠٩ م .

٦– وائل إبراهيم الراشد ، روية تحليلية لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون واقع دولة الكويت ، جامعة الكويت قسم المحاسبة .

٧– صندوق النقد الدولي ، نشرة الصندوق لشهر أكتوبر ٢٠٠٩ م .

٨– مجلس الغرف السعودي ، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي ، أكتوبر ٢٠٠٨ م .

٩– وزارة المالية ، بيانات الميزانية العامة للأعوام من ٢٠٠٥ م حتى ٢٠٠٩ م .

١٠– وزارة التجارة والصناعة ، إحصائيات الوزارة لعام ٢٠٠٨ م .

١١– مصلحة الزكاة والدخل ، إحصائيات المصلحة لعام ٢٠٠٨ م .

١٢– وزارة الشؤون الاجتماعية ، الكتاب الإحصائي السنوي للعام المالي ١٤٢٧هـ/١٤٢٨هـ

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
تمهيد	٢
المقدمة	٣
تداعيات الأزمة الاقتصادية	٥
جهود المملكة في تقليص اثر الأزمة	٨
وضع الاقتصاد السعودي في ظل الأزمة	٩
أثر الأزمة العالمية على الإيرادات والمصروفات الزكوية	١٤
عوامل ساهمت في التعامل مع الأزمة والحد من آثارها السلبية على الجباية	١٧
حلول مستقبلية لتفادي إسقاطات الأزمة	١٨
النتائج	١٩
التوصيات	٢٠
الخاتمة	٢١
قائمة المراجع	٢٢